تقييم سياسة دعم الطاقة في الجزائروفق مؤشرات الكفاءة الاقتصادية

Evaluation of the energy subsidy policy in Algeria according to indicators of economic efficiency

لعيسوف سمير [1]، لحول كمال [2]

Laissouf Samir[1], Lahouel Kamal[2]

[1] جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، laissouf.samir@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، lahouel.kamel@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/07 تاريخ القبول: 2021/10/04 تاريخ النشر: 2021/10/08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم سياسة دعم الطاقة حسب معيار الكفاءة الاقتصادية، وبعد التطرق لمختلف مؤشراتها التخصيصية، الاستهلاكية، والسعرية، أوضحت الدراسة الى أن جميع أشكال الدعم هو بمثابة تشويه لأسعار المواد الطاقوية .

وقد توصلت النتائج إلى انخفاض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية، إذ يستفيد من مزايا دعم المواد الطاقوية كل من القطاع السكني، وقطاع المواصلات والقطاع الصناعي، إضافة إلى استفحال ظاهرة التهريب المؤدية إلى عدم الكفاءة السعرية نتيجة تسرب جزء كبير من الوقود إلى دول الجوار وإلى ازدواجية الأسعار، كما ينتج عن الدعم المقدم للمنتجات الطاقوية في الجزائر الإسراف في استهلاكها، مما يؤدي إلى الإضرار بالنظم البيئية المحلية، ويحد من الكفاءة الاستهلاكية.

كلمات مفتاحية: دعم الطاقة، كفاءة استهلاكية، كفاءة سعرية، كفاءة تخصيصية.

تصنيفات JEL : H23 ؛ H21؛ D61

Abstract:

This study aims to evaluate the energy subsidy policy according to the economic efficiency criterion, and after addressing its various allocative, consumer, and price indicators.

المؤلف المرسل: لعيسوف سمير، الإيميل: laissouf.samir1385@gmail.com

the study showed that all forms of subsidy are a distortion of the prices of energy materials. Therefore, the results showed a decrease in the indicators of economic efficiency, as the housing sector, the transportation sector and the industrial sector benefit from the advantages of subsidizing energy materials, in addition to the exacerbation of the smuggling phenomenon that leads to price inefficiency as a result of the leakage of a large part of the fuel to neighbouring countries and double prices. Subsidies for energy products in Algeria result in wasteful consumption, which leads to damage to local ecosystems, and reduces consumption efficiency.

Keywords: Energy subsidy, consumer efficiency, price efficiency, allocative efficiency.

Jel Classification Codes: H23 ; H21; D61

1. مقدمة:

يلعب قطاع الطاقة في الجزائر دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعد كل من الوقود، الكهرباء والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي لعديد الاستخدامات الطاقوية، وهو الأمر الذي يشكل فجوة لا بد من تداركها نتيجة الدعم المقدم لها، حيث تواجه الجزائر خيارا صعبا في الإبقاء على سياسة الدعم أو تخفيضها أو حتى إلغائها.

فمنذ عقود، شكلت سياسة دعم الطاقة السمة الرئيسية للسياسة الاجتماعية للدولة. فمع انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، شغل موضوعها أحد أهم الورشات الاقتصادية التي ثار حولها الجدل، فعلى الرغم من المزايا والفوائد التي توفرها لصالح الفئات غير القادرة، وتعزيز النمو في مختلف القطاعات، إلا أن ذلك تزامن مع تزايد المخاطر الاقتصادية، وهو ما أعطى انطباعا الى ضرورة تقييم هذه السياسة، والبحث عن حلول تمكنها من مواجهة التقلبات السعرية، والتي بدورها تؤثر على فاتورة الدعم.

1.1 إشكالية البحث:

سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: **هل تحقق سياسة دعم الطاقة في الجزائر الكفاءة الاقتصادية بجوانبها المختلفة: التخصيصية، السعرية والاستهلاكية؟**

2.1 فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية الدراسة انطلقنا من الفرضية التالية: **تتسم سياسة دعم الطاقة الحالية في الجزائربسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، والمغالاة في الاستهلاك، وازدواجية الأسعار.**

3.1 أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في كونه يعالج موضوعا يحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مختلف دول العالم في الوقت الراهن، فبعد أزمة انخفاض أسعار البترول منتصف سنة 2014، أصبح موضوع سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر يثير اهتمام صناع القرار على مستوى الحكومة في ظل التبعية للعوائد النفطية خصوصا وأن الحكومة أصبحت غير قادرة على تحمل هذا العبء

كما تكمن أهداف البحث في تقييم واقع دعم الطاقة في الجزائر وفق مؤشرات الكفاءة الاقتصادية بغية الوصول في النهاية الى إطار مقترح لإصلاح هذه السياسة.

4.1 منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعطيات والإحصائيات وتحليلها تحليلا منطقيا للوصول إلى النتائج المطلوبة.

أما من حيث أدوات البحث، فقد تم الاعتماد على مختلف المقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعض الكتب والمذكرات المتعلقة بالموضوع.

2. الإطار النظري لسياسة الدعم

يعتبر الدعم من بين السياسات التي تتبناها الدول لمحاربة الفقر والتأثير على درجة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ويعد دعم الطاقة أكبر البنود استحواذا على الدعم للعديد من دول العالم.

1.2 مفهوم الدعم الحكومي:

غالبا ما يستخدم الدعم على نطاق واسع، ومع ذلك لم يُتوَصل إلى مفهوم حاسم له حتى الآن، وهو ما أشار إليه (**Schwartz et al**) على أنه شيء يصعب تعريفه **(Schwartz, Mr Gerd et al, 1995, p. 01)**، فمفهومه يختلف باختلاف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها والآثار المترتبة من ذلك، فكلمة "**دعم**" بالإنجليزية "**Subsidy**" مشتقة من الكلمة اللاتينية "**Subsidium**" التي تعني "**الدعم، المساعدة، الإعانة والحماية** " **(STEENBLIK, Ronald, 2007, p. 08)**، كما تشير كلمة

"دعم" في المجال العسكري إلى "**قوات الاحتياط**" **(Rive, Vernon JC, 2019, p. 30)** ، فهي تتسم بالمرونة والديناميكية في استخدامها، ويرجع ذلك إلى تعدد أنواعها وتقسيماتها، فضلا عن الآثار المختلفة التي تسببها.

كما ركزت **وكالة الطاقة الدولية (I.E.A)** تحديدا على دعم الطاقة الذي تصفه بأنه أي إجراء حكومي يتعلق أساسا بقطاع الطاقة الذي يخفض تكلفة إنتاجها ويزيد من السعر الذي يتلقاه منتجوها، أو يخفض السعر الذي يدفعه مستهلكوها **(IEA, 1999, p. 43)**، من خلال هذا التعريف نستنتج أن هناك دعما عندما تكون أسعار الطاقة في السوق المحلية أقل من السعر في الأسواق العالمية، مع إضافة جميع التكاليف المتعلقة بجلب وتوزيع هذه السلعة، وهذا ما يعرف بمنهج الفجوة السعرية **(BÁRÁNY, Ambrus et GRIGONYTĖ, 2015, p. 04)**.

ويوضح **الجدول رقم 01** الأشكال الرئيسية لدعم الطاقة استنادا إلى تعريف **الوكالة الدولية للطاقة (Morgan, T, 2008, p. 12)**.

الجدول 1: الأشكال الرئيسية لدعم الطاقة حسب منظمة الطاقة الدولية

تدخل لحكومة	أشكال عمل الدعم	تخفيض تكاليف الإنتاج	الرفع من تكاليف الإنتاج	تخفيض الأسعار للمستهلكين
الدعم المالي المباشر	منح للمنتجين	×		
	منح للمستهلكين			×
	قروض منخفضة الفائدة أو تفضيلية	×		
المعاملة الضريبية التفضيلية	التخفيضات أو الإعفاءات من الإتاوات، وضرائب المبيعات، والرسوم المفروضة على المنتجين والتعريفات الجمركية	×		
	الائتمان الضريبي	×		×
	مخصصات الاهتلاك المتسارع لمعدات إمداد الطاقة	×		
القيود التجارية	الحصص، القيود الفنية والحظر التجاري		×	
الخدمات المتعلقة بالطاقة التي تقدمها	الاستثمار المباشر في البنى التحتية للطاقة	×		

الحكومة مباشرة بأقل من التكلفة الكاملة	التطويرات الخاصة بالبحوث العامة	×		
	التأمين ضد المسؤولية، وتكاليف إيقاف تشغيل المرافق	×		
ضبط قطاع الطاقة وتنظيمه	ضمانات الطلب ومعدلات النشر المقررة	×	×	×
	الرقابة على الأسعار		×	
	القيود المفروضة لدخول الأسواق		×	

Source: Morgan, T. (2008). Reforming energy subsidies: Opportunities to contribute to the climate change agenda. United Nations Publications. P12.

من خلال الجدول أعلاه، يتخذ دعم الطاقة وفق التعريف الأوسع **لوكالة الطاقة الدولية** أشكالا مختلفة فقد يكون التأثير مباشرا على الأسعار والتكاليف مثل المنح والإعفاءات الضريبية، كما قد يكون التأثير غير مباشر على الأسعار والتكاليف مثل اللوائح والتنظيمات التي توجه السوق بغرض استخدام وقود معين أو ما يعرف بسياسة توجيه الاستهلاك، وتعتمد الطريقة التي يقدم بها الدعم على عدد من العوامل مثل: التكلفة الإجمالية للبرنامج وتكلفة المعاملات الإدارية التي ينطوي عليها، وكيف يمكنها التأثير على مختلف الفئات الاجتماعية.

كما اعتبرته (**Kojima**) في تعريفها لدعم الطاقة -**على المستوى الفردي**- أنه إجراءات متعمدة من قبل الحكومة تستهدف على -**وجه التحديد**- الوقود أو الكهرباء أو التدفئة مما له أثر أو أكثر مما يلي **(Kojima, Masami, 2017, p. 14)**:

- خفض صافي تكلفة الطاقة المشتراة،
- خفض تكلفة إنتاج أو تسليم الطاقة،
- زيادة الإيرادات التي يحتفظ بها موردو الطاقة.

2.2 قياس دعم الطاقة وفق منهج الفجوة السعرية:

يمثل مفهوم دعم الطاقة وفق منهج الفجوة السعرية "**الفارق بين مستويات الأسعار المحلية للطاقة ومستويات بعض الأسعار المرجعية مثل الأسعار العالمية للطاقة أو سعر استرداد تكلفة الإنتاج**". **(KOPLOW, Doug, 2009, p. 04)**

الدعم = (سعر الوحدة المرجعية المعدل -سعر الوحدة المحلية) x الوحدات المستهلكة
= الفجوة السعرية x الوحدات المستهلكة

تبين المعادلة الفرق ما بين الأسعار الداخلية الموجهة للمستخدم النهائي -**سواء كان مستهلكا أم منتجا**- وبين السعر المرجعي، فبالنسبة للمنتجات التي تندرج تحت سلع التجارة الدولية مثل الغاز ومنتجات البترول، يكون السعر المرجعي المستخدم في حساب الدعم هو السعر الدولي المعدل باحتساب تكاليف التوزيع والنقل، أما في حالة سلع غير تجارية مثل الكهرباء، فيصبح السعر المرجعي هو سعر استرداد منتجها المحلي لما تحمله من تكاليف.

تستخدم **وكالة الطاقة الدولية** هذا المنهج، على افتراض أنه إذا تم بيع منتجات طاقوية بسعر أقل مما هو في سوق تنافسي، فتفسير انخفاض الأسعار هنا هو التدخل الحكومي من خلال الـــدعم أو من خلال شكل من أشكال تنظيم الأسعار والأسواق **(SOVACOOL, Benjamin K, 2017, p. 152)**، كما يعتمد **صندوق النقد الدولي** على هذا المنهج في قياس الدعم قبل الضرائب **(Pre-Tax Subsidies)**، إلا أن الاعتماد على هذا المنهج وحده يعتبر خطأ، لأن حساب الفجوات السعرية -**على الرغم من بساطتها**- فلديها العديد من القيود التي تؤثر على دقتها واستخداماتها، مثل دقة البيانات والآثار المتعلقة بالسوق **(KOPLOW, Doug, 2009, p. 05)**، كما أن هذا المنهج لا يرصد دعم الإنتاج -**خاصة في البلدان النامية**-، فأسعار استرداد التكلفة مرتفعة عن المستوى المعتاد نظرا لعدم كفاءة الشركات المملوكة للدولة في قطاع الطاقة **(كليمنت وآخرون، 2013، صفحة 05)**.

3.2 تقييم نظري لسياسة دعم الوقود وفق معيار الكفاءة الاقتصادية:

الكفاءة هي مصطلح يشير إلى الاستخدام الأمثل والكفء للإمكانيات المتاحة للحصول على أقصى قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف **(Gwartney et al, 2021, p. 93)**

ويعد تخصيص الموارد تخصيصا كفؤا وفق منظور **Pareto** عندما لا يستطيع الرفع من منفعة سلعة ما أو مستهلك ما إلا عن طريق الإضرار بسلعة أو مستهلك آخر **(فتح الله رجب فتح الله سلامة، 2016، صفحة 31)**. في المقابل، قدم **Kador-Hicks** وجهة نظر مختلفة عن سابقه في تحديد مفهوم الكفاءة، حيث يمكن أن يكون تخصيص الموارد كفئا إذا زادت رفاهية أحد أفراد المجتمع مع إمكانية الإضرار بمصالح شخص آخر والقدرة على تعويض المتضرر **(فتح الله رجب فتح الله سلامة، 2016، صفحة 31)**.

والمقصود بالكفاءة الاقتصادية في موضوع الدعم هو العمل على تحقيق أفضل استخدام للسلع المدعمة، كما تهدف هذه الكفاءة إلى الوصول لأعلى مستوى من الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق

معدل مقبول لنموه، وإنتاج توليفة مثلى من السلع والخدمات تتيح أقصى درجات الإشباع لحاجات الأفراد (أنوررجب محمد عبد الرحمن، 2019، صفحة 237).

ويعتمد مفهوم كفاءة دعم الطاقة على سلسلة من الشروط المتصلة (Gerasimchuk, Ivetta et al, 2017, p. 21):

- **تحليل تكلفة دعم الطاقة وعائدها:** يجب أن يأخذ هذا التحليل بعين الاعتبار ما إذا كانت التكاليف المالية، والإدارية، والاجتماعية والبيئية لدعم الطاقة تفوق منافعها.
- **تقييم ما إذا كان الدعم يفي بأهداف السياسة الحكومية المعلن عنها:** فالهدف العملي لدعم الطاقة حماية الفئات الضعيفة، غير أن الحصة الأكبر منه تذهب لصالح الطبقات المتوسطة والأعلى دخلا في المجتمع.
- **تقييم ما إذا كانت هناك سياسات بديلة يمكن أن تلبي نفس أهداف السياسات المعلن عنها بمزيد من الكفاءة، وذلك:**
  - باستهداف أدق،
  - بتكاليف مالية وإدارية أصغر،
  - أقل ضررًا بالبيئة.

وفي هذا السياق، اقترحت **منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (A.P.E.C)** عدة مبادئ لزيادة كفاءة دعم الطاقة (GERASIMCHUK, 2013, p. 19):

- **تقليل الاستهلاك المسرف للمواد الطاقوية:** بهدف زيادة الأمن الطاقوي والحد من انبعاث الغازات الدفيئة.
- **التخصيص الأمثل للموارد:** بهدف تحسين كفاءة السوق والسماح باستخدام الموارد النادرة بطريقة أكثر إنتاجية على المدى الطويل.
- **سياسة الاستهداف:** ينبغي استهداف الفئات الأكثر احتياجا من السكان من خلال إصلاح الدعم غير الكفء للطاقة.
- **الدعم المستدام للنمو الاقتصادي:** ينبغي أن يصاحب إلغاء دعم الطاقة نمو اقتصادي وتنمية مستدامة على المدى الطويل.

3.تقييم كفاءة سياسة دعم الطاقة في الجزائر

1.3 هيكل سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر:

يأخذ الدعم في الجزائر شكلين: دعم صريح متمثل في التحويلات الاجتماعية والتي يرصد لها سنويا غلاف مالي من الميزانية العامة للدولة، ودعم ضمني غير مرصود في الميزانية العامة للدولة، إلا أن فاتورته جد كبيرة على الخزينة العمومية، حيث يعد دعم المنتجات الطاقوية أحد أهم بنوده (حنصال أبوبكر، 2020، صفحة 66)، والشكل البياني التالي يوضح هيكل الدعم المطبق في الجزائر:

الشكل1 : هيكل سياسة الدعم المطبقة في الجزائر

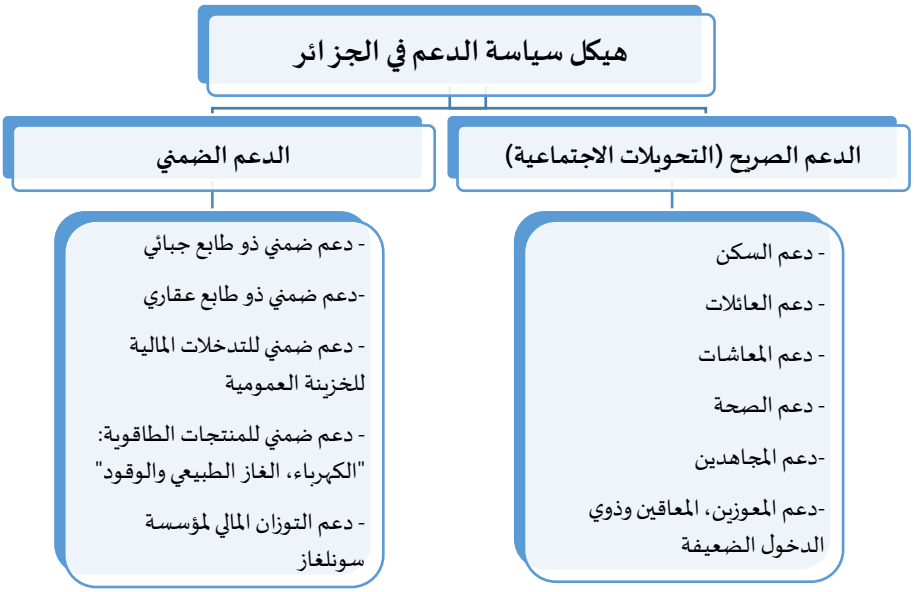

المصدر: لعيسوف سمير، سياسة دعم الطاقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2021. ص 100

في هذا السياق، تتسم هذه السياسة بسوء توزيع مخصصات الدعم الصريح والدعم الضمني وعدم اتفاقها مع الأولويات التنموية للمجتمع الجزائري (لعيسوف سمير، 2021، صفحة 143)، وهو الأمر الذي يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: مخصصات منظومة الدعم ونصيب كل منها في إجمالي فاتورة الدعم لسنة 2013

منظومة الدعم	مخصصات الدعم	قيمة الدعم المتحصل (مليار دينار جزائري)	النسبة من إجمالي الدعم
الدعم غير المباشر (الضمني)	دعم الطاقة	2080,45	43,36
	دعم ضمني ذو طابع جبائي	1081	22,53
	دعم ضمني ذو طابع عقاري	66,85	1,39
	دعم ضمني للتدخلات المالية للخزينة العمومية	-	-
	دعم التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز	-	-
الدعم المباشر (التحويلات الاجتماعية)	دعم السكن	250	5,21
	دعم العائلات	405	8,44
	دعم المعاشات	257	5,36
	دعم الصحة	263	5,48
	دعم المجاهدين	171	3,56
	دعم المعوزين، المعاقين وأصحاب المداخيل الضعيفة	224	4,67
المجموع		**4798,3**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للتقدير والسياسات، وزارة المالية.

يبين الجدول أعلاه مخصصات منظومة الدعم في الجزائر ونصيب كل منها من الفاتورة الإجمالية لسنة **2013**، حيث استحوذ دعم الطاقة وحده على **43%**من إجمالي الإنفاق على الدعم، إذ شكل نصيب الأسد بأكثر من ثلث مخصصات منظومة الدعم، في حين حظيت باقي أنواع مخصصات الدعم الأخرى -**والتي تعد أكثر أهمية وألح حاجةً بالنسبة لمحدودي الدخل**-، بنسب زهيدة للغاية تراوحت ما بين **3%**و**9%** لدعم الصحة، ودعم التعليم ودعم المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك.

2.3 مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لدعم الطاقة في الجزائر:

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن بها الحكم على مدى تحقيق سياسة دعم الطاقة في الجزائر للكفاءة الاقتصادية، والتي من أهمها (فتح الله رجب فتح الله سلامة، 2016، صفحة 102):

1.2.3مؤشر الكفاءة التخصيصية:

يقصد بالكفاءة التخصيصية في مجال الدعم تحقيق أفضل تخصيص للموارد الاقتصادية المتاحة وفقا لتكاليف وأسعار الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية (أنور رجب محمد عبد الرحمن،

2018، صفحة 100)، إذ يستفيد من مزايا دعم المواد الطاقوية في الجزائر مختلف القطاعات، ويمكن توضيح ذلك وفق الشكل البياني التالي:

الشكل 1: توزيع الاستهلاك النهائي للمواد الطاقوية المدعمة حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2020

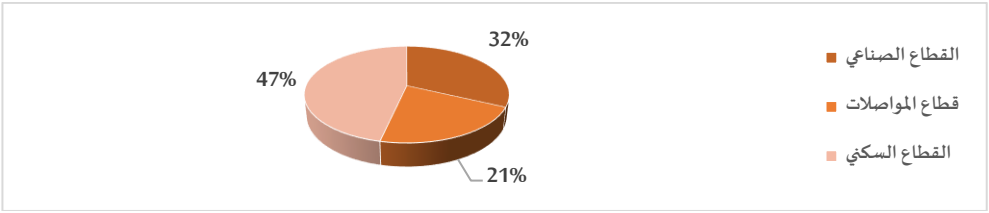

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لحصيلة إنجاز قطاع الطاقة والمناجم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

من خلال الشكل البياني أعلاه، استحوذ القطاع السكني على **47%**من إجمالي المواد الطاقوية المدعمة خلال الفترة الممتدة من سنة **2010** إلى **2020**، حيث تستفيد جميع العائلات والأنشطة الفلاحية وكذا المؤسسات والإدارات العمومية من دعم الطاقة، كما استهلك قطاع المواصلات -**الذي يتشكل أساسا من النقل البري، والنقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري**- **32%**من المواد الطاقوية المدعمة، حيث يستفيد منه جميع مستخدمي هذه الوسائل. في حين استفاد القطاع الصناعي من نسبة **21%** من المواد الطاقوية المدعمة، وهو القطاع الذي يضم مصانع خاصة بل منها مصانع لمؤسسات عالمية، وبالتالي فالدعم يزيد من أرباح المنتجين وكبار رجال الأعمال بدلا من أن يذهب إلى المستهلك محدود الدخل، وهكذا تؤدي سياسة دعم الطاقة إلى غياب الكفاءة التخصيصية نتيجة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية.

2.2.3 مؤشر الكفاءة الاستهلاكية:

يقصد بها تحقيق أفضل استهلاك ممكن للسلع المدعمة وعدم الاسراف والمغالاة في استهلاكها، غير أن واقع سياسة دعم الطاقة في الجزائر يشير الى أن هذه السياسة أدت الى الاسراف في استهلاك المواد الطاقوية المدعمة، وينتج عن الدعم المقدم للمواد البترولية الإسراف في استهلاكها، مما يؤدي إلى الإضرار بالنظم البيئية المحلية ويرفع من مستويات التلوث (طارق محمد صفوت قابل، 2018، صفحة 152).

في هذا الإطار، بغرض قياس الكفاءة الاستهلاكية، سيتم استخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حجم الانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري والصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة لعدد من الدول مقارنة بالجزائر

الجدول 2: مؤشر متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لعدد من الدول مقارنة بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: طن متري

السنوات	مصر	تونس	المغرب	الجزائر	إيران	السعودية	قطر
2000	1,64	2,16	1,16	**2,53**	5,19	11,82	36,68
2001	1,78	2,21	1,27	**2,38**	5,28	11,72	38,19
2002	1,79	2,20	1,30	**2,52**	5,48	12,24	43,07
2003	1,80	2,20	1,28	**2,60**	5,73	12,38	42,40
2004	1,92	2,28	1,40	**2,60**	6,09	12,72	42,36
2005	2,13	2,29	1,46	**2,68**	6,47	12,97	47,70
2006	2,20	2,36	1,50	**2,79**	6,96	13,40	43,98
2007	2,33	2,38	1,53	**2,94**	7,34	13,80	41,90
2008	2,37	2,38	1,59	**2,99**	7,41	14,76	38,44
2009	2,41	2,38	1,58	**3,19**	7,56	15,01	34,54
2010	2,37	2,58	1,66	**3,14**	7,47	16,02	33,54
2011	2,39	2,39	1,76	**3,22**	7,53	16,16	32,31
2012	2,46	2,46	1,81	**3,39**	7,56	16,76	33,37
2013	2,38	2,44	1,77	**3,41**	7,75	16,62	31,93
2014	2,40	2,61	1,79	**3,57**	7,88	17,36	32,69
2015	2,44	2,65	1,82	**3,67**	7,67	17,69	32,47
2016	2,48	2,56	1,80	**3,54**	7,61	17,16	32,13
2017	2,47	2,61	1,85	**3,51**	7,69	16,33	32,18
2018	2,50	2,59	1,85	**3,59**	7,69	15,27	32,42

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي:

https://data.worldbank.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC (consulté le 01/07/2021)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الطاقة في الجزائر قد ارتفع من **2.53** طن متري سنة **2000**إلى **3.59** طن

متري للفرد سنة **2018**، وهو ما يعكس المستويات الكبيرة من استهلاك المنتجات الطاقوية المدعمة، حيث يعد هذا المؤشر مرتفعا لدى بعض الدول التي باشرت إصلاح أنظمة دعم الطاقة خلال الفترة الأخيرة على غرار كل من مصر، وتونس والمغرب أين قدر مستوى نصيب الفرد من هذا المؤشر لسنة **2018** بـ **2.5**طن متري للفرد في مصر **2.59**طن متري للفرد في تونس **1.85**طن متري للفرد في المغرب.

وبالمقارنة مع دول تدعم المنتجات الطاقوية بشدة مثل إيران، والسعودية وقطر فإن متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الطاقة في سنة **2018 قدر** بـ(**7.69**) (**15.27**) (**32.42**) طن متري على التوالي، وذلك ما نتج عنه انعكاسات بيئية ضارة جراء ارتفاع مستويات استهلاك المواد المدعمة، وزيادة الطلب عليها خاصة في الأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة.

3.2.3 مؤشر الكفاءة السعرية:

يقصد بالكفاءة السعرية تحديد الأسعار وعم وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة، حيث نجد أن سياسة الدعم الحالية تؤدي الى ازدواجية الأسعار وظهور السوق السوداء (محمود أحمد محمود أمين، 2009، صفحة 127)

في هذا الصدد، تساهم أسعار الوقود المدعم في الجزائر إلى ظهور العديد من التشوهات على غرار الاستهلاك المفرط وانتشار ظاهرة التهريب في المناطق الحدودية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول3 : أسعار الوقود في الجزائر بالمقارنة مع الدول المجاورة

متوسط أسعار الوقود لسنة 2020 (دولار أمريكي)

الدول	أسعار البنزين	أسعار الديزل
الجزائر	0.342	0.216
المغرب	1.945	1.023
تونس	0.756	0.651
مالي	1.213	1.087

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع:

www.globalpetrolprices.com (Consulté le 14/04/2021)

يبين الجدول أعلاه، أحد أهم أسباب ظاهرة تهريب الوقود في الجزائر نحو دول الجوار، فالأسعار جد متباينة بين الدول رغم الزيادات المتواضعة التي أقرتها قوانين المالية لسنوات **2016**، **2017**، **2018**، **2020** على التوالي.

فسعر اللتر الواحد لكل من البنزين والديزل في تونس هو **0.75** دولار و**0.65**دولار على التوالي، أي بفارق **0.41**دولار و**0.43** دولار عن السعر المطبق في الجزائر، كما أن الفجوة السعرية كبيرة بين

الجزائر والمملكة المغربية، خاصة بعد تحريرها أسعار الوقود سنة **2015**، وهو ما يشكل ضغطا كبيرا على المنتجات البترولية في الجزائر وعلى حدودها، فظاهر التهريب تؤدي إلى عدم **الكفاءة السعرية** نتيجة تسرب جزء كبير من الوقود إلى دول الجوار وإلى ازدواجية الأسعار.

4. تحليل النتائج:

بعد تحليلنا لمختلف عناصر هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- تستحوذ مخصصات دعم الطاقة على حصة الأسد من إجمالي الإنفاق العام على الدعم، في حين تحظى باقي المخصصات الأخرى -والتي تعد أكثر أهمية وألح حاجةً بالنسبة لمحدودي الدخل- بنسب زهيدة.
- تتسبب سياسة دعم الطاقة بشكلها الحالي في الجزائر بعدة مخاطر اقتصادية تتمثل في:

- غياب الكفاءة التخصيصية بين القطاعات، إذ يستفيد من مزايا دعم المواد الطاقوية كل من القطاع السكني، وقطاع المواصلات والقطاع الصناعي.
- تساهم أسعار الوقود المدعم في الجزائر إلى ظهور العديد من التشوهات على غرار الاستهلاك المفرط، وانتشار ظاهرة التهريب في المناطق الحدودية، فظاهرة التهريب تؤدي إلى عدم الكفاءة السعرية نتيجة تسرب جزء كبير من الوقود إلى دول الجوار وإلى ازدواجية الأسعار.
- ينتج عن الدعم المقدم للمنتجات الطاقوية في الجزائر الإسراف في استهلاكها، مما يؤدي إلى الإضرار بالنظم البيئية المحلية، ويرفع من مستويات التلوث.

5. خاتمة:

دأبت الجزائر على تقديم دعم حكومي لبعض السلع والخدمات الأساسية (مثل الطاقة، التعليم، الصحة، السكن، الغذاء)، إلا أن هذا النمط من الدعم يعتمد بشكل أساسي على القدرة المالية للدولة. فمع مرور الوقت، بات يتزايد بشكل ملحوظ، وأصبح يؤثر على مؤشرات الكفاءة الاقتصادية.

من هذا المنطلق، حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة " **هل تحقق سياسة دعم الطاقة في الجزائر الكفاءة الاقتصادية بجوانبها المختلفة: التخصيصية، السعرية والاستهلاكية**؟، وقد توصلت النتائج الى أن منظومة الدعم بمثابة تشويه لأسعار المنتجات الطاقوية، وبالتالي تساهم في تخفيض الكفاءة الاقتصادية، فهي تتسم بغياب الكفاءة التخصيصية إذ يستفيد من مزايا دعم

المواد الطاقوية في الجزائر مختلف القطاعات، إضافة الى غياب الكفاءة الاستهلاكية نتيجة الاسراف والمغالاة في الاستهلاك مما يؤدي إلى الإضرار بالنظم البيئية المحلية ويرفع من مستويات التلوث.

كما تساهم أسعار الوقود المدعم في الجزائر إلى ظاهرة التهريب في المناطق الحدودية وظهور السوق السوداء وبالتالي انخفاض الكفاءة السعرية.

إن هذه النتيجة تثير عدة تساؤلات عن جدوى الاستمرار في هذه السياسة، وهو ما قد يطرح أمام الحكومة تطبيق إصلاحات تمس منظومة الدعم بشكل عام، والتي تسمح بإعادة التوازنات الاقتصادية، والانتقال نحو نظام دعم اجتماعي أكثر استهدافا.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- أنور رجب محمد عبد الرحمن. (2018). الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2004-2014 واقتراح إطار لترشيده. مصر: أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبيئية، جامعة عين شمس.
- أنور رجب محمد عبد الرحمن. (2019). دعم الطاقة في مصر وسبل ترشيده في ضوء التجارب الدولية (مصر، تركيا، إندونيسيا) مع التركيز على الحالة المصرية وأثره خلال الفترة 2014-2004 واقتراح إطار لترشيده". القاهرة، مصر: المصرية للنشر والتوزيع (كوميت).
- حنصال أبوبكر. (2020). سياسة دعم الاسعار: أسبابها، انعكاساتها وأثارها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية-. الجزائر: أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار.
- طارق محمد صفوت قابل. (2018). إصلاح دعم المواد البترولية في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي إندونيسيا وإيران. مصر: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،
- فتح الله رجب فتح الله سلامة. (2016). سياسة دعم الطاقة في مصر بين اعتبارات والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية. مصر: رسالة ماجيستر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- كليمنت وآخرون. (2013). إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

- لعيسوف سمير. (2021). سياسة دعم الطاقة في الجزائر. الجزائر: أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان.
- محمود أحمد محمود أمين. (2009). كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومي في مصر (دراسة مقارنة). مصر: قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس.

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- BÁRÁNY, Ambrus et GRIGONYTĖ. (2015). "Measuring fossil fuel subsidies. ECFIN Economic Brief40 ،(40).04 ،
- Gerasimchuk, Ivetta et al. (2017). Guidebook to Reviews of Fossil Fuel Subsidies. Canada: International Institute for Sustainable Development.
- GERASIMCHUK. (2013). Ivetta. Mapping Options for a Voluntary Peer Review of Fossil-Fuel Subsidy Reform within the G20. Geneva: GSI.
- Gwartney et al. (2021). Economics: Private and public choice .(الإصدار 17) Stamford: Cengage Learning.
- IEA. (1999). World Energy Outlook: 1999 Insights-Looking at Energy Subsidies: Getting the Prices Right. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Kojima, Masami. (2017). Identifying and Quantifying Energy Subsidies. Energy Subsidy Reform Assessment Framework (ESRAF) Good Practice Note 1.
- KOPLOW, Doug. (2009). Measuring energy subsidies using the price-gap approach: What does it leave out? IISD Trade, Investment and Climate Change Series.
- Morgan, T. (2008). Reforming energy subsidies: Opportunities to contribute to the climate change agenda. Washington: United Nations Publications.
- Rive, Vernon JC. (2019). Fossil Fuel Subsidy Reform: An International Law Response. Edward Elgar Publishing, 30.

- Schwartz, Mr Gerd et al. (1995). Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options. washington: International Monetary Fund.
- SOVACOOL, Benjamin K. (2017). Reviewing, reforming, and rethinking global energy subsidies: towards a political economy research agenda. Ecological Economics, 135, 152.
- STEENBLIK, Ronald. (2007). A subsidy primer. Geneva: Global Subsidies Initiative of the International Institute for Sustainable Development.